راجع للحور ومفهوم مني من الفرش لانهن يجلسون
معهن عليها كما قال قوله يجلبه العامل اقول
في يجلبه تجوز اي اي تجلبه العرب عنده وكذا
في العامل اي ان العرب تعمل عنده عملا مخصوصا
رفعا او نصبا الخ ثم صار حقيقة عرفية وبهذا
تعلم انه لا مانع من ان يكون عدميا كالتجرد في المضا
فان العرب تعمل عنده الرفع ولا يحتاج الى تكلف
بدر الدين انه وجودي اي الاتيان بالمضارع
على اول احواله قوله في اخر الاسم المتمكن اقول
هذا لا يظهر الا في السكون فانه وصف في الاخر
وهو انتفا الحركة عند دا ما الحروف والحركات فليست
في الاخر بل الحروف نفس الاخر حقيقة كالاسما الستة
او حكما كالمثنى والجمع لان نونهما كالتنوين في بينة
الانفصال الا ترى انهما يحذفان للاضافة اللهم
الا ان يراد باخر المحل المجازي للحرف الاخير واما
الحركات فحروف صغيرة ملتصقة بالاخر فالضمة بعض
واو والفتحة جزء الف والكسرة يا صغيرة فمن ثم اذا مدت
الصوت فيها نشأت وكلمة نص عليه الرضي وليست
قبل الحرف وهو ظاهر ولا معه لانها لفظ مثله ولا
يمكن شغل محل واحد بلفظين معا ان قلت لو لم
تكن معه كان ساكنا فلا يبتدأ به قلنا ممنوع بل

السكون

ابن مالك صح

السكون يتحمل محلا صفتها ان قلت قولهم
في يوعد وقعت الواو بين عدوتيها اليا والكسرة
يعارض ما قلنا اذ مقتضاه انها بين فتحة وعين
ساكنة قلت شدة الملاصقة سوغتهم تسمحا
في هذا ثم لا يصفون آخر الحرف بسكون ولا كانت الحركة
ساكنة فوصف الحرف بالحركة اصطلاحي والا فالعرض
لا يقوم بعرض ثم قوله يجلبه العامل المراد ان
حصوله انما هو لحصول العامل وليس يلازم ان يحدث
العامل فيجلبه بعد عدم لانا نقول الفعل المضارع
ليس له حالة وقف لانه مبني نطق به فهو مجرد مرفوع
بالتجرد اللازم له قبل الناصب والجازم ان قلت
مثل الاسم باعتبار اوله يبتدا قلت ممنوع لان المبتدا
جعله اولا لان علي ما هو موضح في محله فهو امر زائد
على وجوده على اول احواله فليتنبه ثم قولهم يجلبه
العامل حقيقة او اعتبارا فان الظاهر ان المثنى والجمع
على حده وقفهما كرفعهما على ما اوضحناه في كتابة
الازهرية فاذا دخل عامل رفع اعتبر ذهاب ما كان
ومجيء نظيره وقيد الاسم بالمتمكن لان المبني اسما
وماضيا لا اعراب له واعرابه المحلي ليس له انما هو
بيان لما يستحقه المحل اذا حل فيه معرب كما اوضحته
في كتابة الازهرية ايضا في قولهم في محل رفع مثلا